غير كاف نظرا لان « عامل الدخل » يعمل باتجاه معاكس « لعامل السعر » وفي هذه الحالة لا بد ان تفوق الزيادة في الدخل الزيادة في حجم الانفاق(١) .

يتضح من هذا البحث الموجز ان عملية التخفيض لا تؤدي بالضرورة الى تحسين الميزان التجاري وانه لا بد من تفحص المعطيات والظروف الاقتصادية السائدة في الاقتصاد الاسرائيلي قبل معرفة الاثر الذي ستتركه عملية التخفيض على الميزان التجاري ، اضف الى ذلك ان تخفيض العملة تتخطى آثاره الميزان التجاري لتشمل كافة قطاعات الاقتصاد بدرجات متفاوتة وبالتالي فانها تؤثر على مجمل الاهداف الاقتصادية التي تسعى الحكومة الاسرائيلية الى تحقيقها . وفيما يلي صورة موجزة للآثار التي قد يتركها تخفيض الليرة الاسرائيلية : ان تخفيض قيمة اي عملة له نفس الآثار تقريبا مثل التعرفة على السلع المستوردة حيث تؤدي عادة الى ارتفاع في اسعارها وما يتبع ذلك من ارتفاع في مؤشر نفقات المعيشة وعلاوات غلاء المعيشة ومن ثم الى ارتفاع تلقائي في مستوى الاسعار المحلية والتكلفة ونفقات الانتاج . وبما ان القسم الاكبر من واردات اسرائيل يتألف من مواد اولية وسلع استثمارية تتميز بمرونة منخفضة ، فان الشرط الاول الذي حددناه لنجاح التخفيض يصبح غير متوفر ، كما ان الشرط الثاني الذي يدعو الى زيادة في الدخل تفوق الزيادة في الانفاق عندما يكون الاقتصاد في حالة عمالة كاملة غير متوفر أيضا .

على ضوء هذا التحليل فان اكثر ما يمكن ان تطمح اليه اسرائيل في هذه الحالة هو الحفاظ على حصتها من الصادرات الى أسواق الولايات المتحدة علما بأن تحقيق هذا الهدف له تكلفة اقتصادية . الى جانب ذلك من المتوقع أن لا يكون للتخفيض اثر كبير في تحسين الميزان التجاري نتيجة للفرق المطلق الهائل بين حجم الصادرات وحجم الواردات حيث يقدر بحوالي ١٤٠٠ مليون دولار .

والسؤال المطروح الآن هو اذا كانت جميع العوامل تشير الى ان التخفيض لن يحقق الاهداف المرجوة منه على نطاق واسع وانه اثار ضجة كبيرة لدى قطاعات واسعة في اسرائيل فلماذا اقدمت الحكومة الاسرائيلية عليه ؟ والرد على ذلك ان اسرائيل كانت تفكر دوما في تخفيض عملتها **قبل** الاجراءات الامريكية بوقت طويل حتى ان عميد الاقتصاديين الاسرائيليين « باتنكن » اشار اكثر من مرة الى ان اسرائيل تحتاج الى تخفيض عملتها بنسبة لا تقل عن ٤٠٪ اي بحيث تصبح قيمة الدولار مساوية الى (٥٫٠) ليرات اسرائيلية حتى يستطيع التخفيض ان يحدث تحسنا ملحوظا في وضع الميزان التجاري ما دامت اسرائيل غير مستعدة للتنازل عن اي من اهدافها الاقتصادية الرئيسية وهي تحقيق معدل مرتفع للنمو ، واستيعاب المزيد من المهاجرين وتسليح الجيش الاسرائيلي بأحدث الاسلحة .

ويظل التحدي الرئيسي هو فيما اذا كانت الحكومة ستنجح في منع الاجور والاسعار من الارتفاع بدرجة كبيرة في ظل الاوضاع الاقتصادية الراهنة حتى لا تسلب هذه الزيادة المكاسب المتوقعة من عملية التخفيض . والا ستضطر الحكومة الى فرض مزيد من الضرائب لامتصاص السيولة الزائدة التي تولدت نتيجة للتخفيض والتي هي بحوزة المستهلكين .

ولا شك ان وقف اطلاق النار مع الجبهات العربية قد نقل اهتمام المواطنين في اسرائيل الى المشاكل الداخلية وفي طليعتها ارتفاع مستوى الضرائب ، وارتفاع مستوى الاسعار وعدم توفر كثير من السلع الاستهلاكية . كما ان الاسرائيلي بدأ يشعر بالثمن الذي يدفعه نتيجة لتحويل جزء كبير من موارد اسرائيل الاقتصادية صوب قطاع التسلح وان كان لا

---

١ ــ يمكن للقارىء اذا اراد مزيدا من المعلومات حول الشروط الضرورية لنجاح عملية تخفيض العملة في تحسين الميزان التجاري ان يعود للفصل الرابع من كتاب يوسف شبل ، **تجارة اسرائيل الخارجية**، بيروت، مركز الابحاث الفلسطينية ، ١٩٦٩ .